الشمول المالي: التوجه الاستراتيجي للاستقرار المالي والاجتماعي

كشفت الأزمة المالية العالمية الأخيرة الستار عن خلل هيكلي في النظامين المالي والمصرفي العالميين. فبعد ما يزيد عن 700 عاما منذ ظهور أول بنك في العالم، نجد أكثر من نصف البالغين في العالم مستبعدين ماليا ويعملون خارج نطاق النظام المالي الرسمي!

هنالك تفاوت كبير بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية فيما يتعلق باستخدام الخدمات المالية الرسمية وبما يزيد عن النصف. كما ويختلف مستوى الاشتمال المالي بشكل كبير بين البلدان النامية نفسها، وتعتبر منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، وافريقيا عموما وجنوب الصحراء الكبرى من أعلى نسب العالم في الاستبعاد المالي. كما وتتفاقم المشكلة بين الجنسين، والفئات العمرية والمناطق الجغرافية في البلد الواحد.

- لماذا تصدر موضوع الاشتمال المالي جداول أعمال السياسات الدولية؟

هنالك دراسات وتجارب تشير إلى العلاقة القوية بين الاشتمال المالي وتحقيق التنمية المستدامة.

فالاشتمال المالي يسهم في الحد من الفقر ومكافحته، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستقرار المالي. فنحن نعلم بأن الخدمات المالية ترتبط ارتباطا وثيقا بأداء الاقتصاد وتؤدي دورا محوريا في كفاءة الاسواق ولكافة القطاعات بما في ذلك الأفراد، كما وتساهم الخدمات المالية في تحسين الناتج القومي وخلق الفرص. وفي ظل تنامي الخدمات المالية حجما وأهمية، يصبح تعذر الاستفادة منها او الوصول اليها عقبة حقيقية أمام تحقيق فرص توليد الدخل وتحقيق الرفاه الاقتصادي ولا سيما للفقراء منهم والنساء والشباب والمهاجرين.

دعونا اليوم نتجاوز التعريف المنهجي للاشتمال المالي وأسبابه، سواء من جانب الطلب أو جوانب العرض، أو لأسباب تشريعية وقانونية. فلنتجاوز كل ذلك، ونقف وقفة تساؤل صريحة، ماذا نريد؟

هل نريد أن نحقق نسب اشتمال مالي أفضل ونحسن موقعنا عالميا؟ أم نريد أن تعم فوائد الاشتمال المالي على اقتصاداتنا وعلى مستوى نوعية حياة الأفراد في بلادنا.

نلتقي اليوم في بلدكم الثاني، في أردن العزة والكرامة، نلتقي كإتحاد المصارف العربية لنبحث التوجه الإستراتيجي للاستقرار المالي والاجتماعي الذين قد يتحققا من خلال تعزيز وتعميق الاشتمال المالي.

أولا: اود أن أستعرض وإياكم بلمحة سريعة واقع الحال في الدول العربية، لنجد أن دولنا تتميز بأنها مجتمعات شابة، حيث تشكل فئة الشباب فيها نسبة عالية، هذه الفئة والتي هي عماد المستقبل تعاني بشكل خاص من عوائق رئيسية تحول دون استفادتهم من الخدمات المالية والمصرفية. فالشباب دون سن الثامنة عشرة مثلا لا يمكنهم فتح حسابات خاصة بهم وإدارتها بما يمكنهم من الادخار للمستقبل حتى ولو اضطروا إلى الخروج لسوق العمل غير النظامي.

أما فئة النساء فهي تعاني من تفاوت في الوصول المالي عن نظيرها الرجل بنسبة تتجاوز ال 50%، أما الفقراء والقاطنين في الأماكن البعيدة ذات الكثافة السكانية المتدنية، فنجد أن التكاليف الثابتة المرتبطة بالمعاملات المالية الرسمية ترهق وتثقل كاهلها ، فتلجأ إلى الوسائل والقنوات غير الرسمية.

وفي ظل الأجواء المؤسفة التي تشهدها منطقتنا العربية من أحداث وصراعات دامية، اضطرت بعض الدول إلى استقبال موجات نزوح ولجوء لأشقاء لهم في العروبة والانسانية، وتعاني هذه الفئة من الاستبعاد المالي القصري نظرا لعدم توفر الوثائق الرسمية اللازمة للوصول للخدمات المالية التقليدية.

وتعاني في بلادنا أيضا الشركات الصغيرة والمتوسطة والمشاريع الصغرى في الحصول على التمويل المناسب وبتكاليف معقولة. فغياب تماثل المعلومات Information Asymmetry يشكل عائقا كبيرا أمام مجموعة من السكان والشركات الصغيرة في الحصول على الائتمان.

ثانيا: لنستعرض سويا أجندة التنمية المستدامة Sustainable Development Goals لعام 2030 التي أطلقتها الجمعية العمومية للأمم المتحدة في 25 أيلول عام 2015، أي قبل حوالي العام، واقرها 193 دولة حول العالم.

وتتكون الاهداف من 17 هدفا طموحا ، وعلى الرغم من أنها لا تتضمن تصريحا حول علاقتها بالاشتمال المالي، إلا أن تعميق الاشتمال المالي سوف يكون الممكّن الرئيسي لتحقيق هذه الأهداف.

فالهدف الأول يتمحور حول معالجة الفقر المدقع، فتدل الدراسات على أن زيادة الفجوة في مستويات الدخل بين الفقراء والأغنياء تزيد من حالات عدم تماثل المعلومات Information Asymmetry ، وتشوهات الأسواق، وصعوبة الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية مما يخلق ما يسمى بكمين الفقر Poverty Traps والتي تجبر الفقراء على البقاء في حالات الفقر المدقع مطولا.

وهنا نجد بأن الخدمات المالية مثل خدمات التوفير تساعد الفقراء على الادخار لمواجهة الصدمات، وتنظيم الاستهلاك، وللاستثمار في تحسين مستوى الحياة. كما أن التمويل المناسب يمكن الفقراء من تحسين مستوى حياتهم ومواجهة الصعوبات.

أما اهداف التنمية المستدامة المرتبطة بالصحة والتعليم مثلا، فيمكن تعزيزها من خلال أتمتة خدمات الدفع والتحويل سواء دفعات الحكومة للأفراد أو غيرها من الدفعات، والتي توفر على الأفراد في الوقت والكلف والانتاجية والمواصلات وغيرها في إجراء معاملاتهم واستخدام الوفورات المتحققة لتحسين مستويات التعليم والصحة. وكذلك الحال بالنسبة للحكومات التي تعمل على أتمتة دفعاتها للمواطنين، فتحقق وفورات كبيرة يمكن توجيهها نحو تحسين مستويات التعليم والصحة للفقراء، بالإضافة الى دور المؤسسات المالية الرسمية في تقديم خدمات التأمين الصحي والتعليم وتوفيره بكلف ووسائل مناسبة للفقراء.

ولبرنامج الغذاء العالمي ومحاربة الجوع ارتباطا وثيقا بالخدمات المالية والشمول المالي، حيث تلعب الخدمات المالية دورا هاما في تحسين المحاصيل الغذائية ومواجهة الاحتياجات المتزايدة للغذاء على مستوى العالم، فنجد أن خدمات تأمين المحاصيل الزراعية تعزز من النشاط الزراعي والانتاج الغذائي، كما أن حسابات الادخار وخدمات الائتمان توفر للمزارعين إمكانيات الاستثمار في تعزيز نشاطهم الزراعي والغذائي.

أما المساواة الجندرية، فهي من الأهداف الدولية ومن أولويات دولنا العربية، فتمكين المرأة من الحصول على الخدمات المالية الرسمية سوف يساهم في تعزيز المساواة واتاحة الفرص أمامهن. فكثير من النساء في الدول العربية لا يعملن، أو يعملن من منازلهن، مما يضع المعيقات أمامهن للحصول على الائتمان بكلف مناسبة، أو الادخار في المؤسسات الرسمية وبالتالي تعميق الفجوة الجندرية.

ثالثا: كمؤسسات مالية ومصرفية عربية تحمل على عاتقها مسؤوليات جسام؛ نتساءل، هل من الممكن أن نحقق استقرارا ماليا في حين ان أكثر من نصف البالغين في مجتمعاتنا خارج النظام المالي الرسمي؟

هل من الممكن ان نحقق ذلك في حين تعاني الشركات الصغيرة والمتوسطة من صعوبات الحصول على الائتمان المناسب؟ حيث أن اقتصاداتنا تقوم بشكل كبير على الشركات الصغيرة والمتوسطة والتي تعتبر من أهم اللاعبين في اقتصاداتنا العربية .

وبالعودة إلى بداية كلمتي حول ما أسفرت عنه الأزمة المالية العالمية، هل الاستقرار المالي في دولنا هو استقرار حقيقي ومستدام أم يشوبه تشوها ولا يعكس الواقع الحقيقي وأية اهتزازات ستهدده بالانهيار؟

وهنا تقع على عاتقنا مسؤوليات جمة، فيجب أن نضع سويا سياسات على مستوى العالم العربي تمكننا من تعزيز الاشتمال المالي وتحسين مستوى الرفاه الاجتماعي والاستقرار المالي.

فمثلا؛ سياسات تتعلق بالتحويلات المالية بين الدول العربية بكلف أقل وبكفاءة أعلى، وهنالك السياسات المتعلقة بتعميق الثقافة المالية بين كافة قطاعات المجتمع، وإيصالها إلى كافة المستفيدين منها بغض النظر عن أماكن تواجدهم وأعمارهم اجناسهم.

وقد يلزم الأمر وقفة واضحة أمام المعيقات التي تواجه الشباب من أعمار (15-24)، فيجب إيلاؤهم عناية خاصة وتعديل الأنظمة والتشريعات، وتصميم خدمات مالية خاصة بهم ضمن منظومة مرنة للتعامل مع إدارة مخاطر هذه المنتجات المالية الموجهة لفئة الشباب، وبما يمكنهم من بناء تاريخ معلوماتي، وحشد المدخرات لمستقبلهم، وإجراء دفعاتهم إلكترونيا.

كما ويلزم وضع سياسات خاصة بالاستفادة من التكنولوجيا والخدمات المالية الرقمية، حيث تمكن التكنولوجيات الجديدة والنماذج المبتكرة في مجال الاعمال في تفادي الحواجز التي تمنع الوصول إلى الخدمات المالية وتخطيها.

وللحكومات دور هام جدا تضطلع به في وضع الأطر التنظيمية السليمة، وخلق الطلب وتعزيز الثقافة المالية، وتنفيذ تحويلاتها ودفعاتها إلكترونيا، وتوفير الحوافز الضريبية لتعميق الاشتمال المالي بالإضافة إلى تقليص تكاليف المعاملات وتيسير إجراء التحويلات المالية وجعلها أكثر سرعة وأمانا.

رابعا: يسرني أن أضع بين إيديكم أبرز ما تم إنجازه في الأردن على مستوى تعزيز وتعميق الاشتمال المالي في المملكة.

على صعيد الخدمات المالية الرقمية: قام البنك المركزي الأردني بإنشاء البدالة الوطنية للدفع بالهاتف النقال تهدف إلى تأمين منصات إلكترونية للادخار والتحويل وتنفيذ المعاملات المالية من خلال إيصال الخدمات المالية للمستفيدين في أماكن تواجدهم بكفاءة عالية وكلف متدنية.

أطلق البنك المركزي نظاما لعرض وتحصيل الفواتير إلكترونيا، مع التزام الحكومة الأردنية بتحصيل إيراداتها من خلال النظام إلكترونيا.

ويعمل البنك المركزي حاليا على تنفيذ برامج مساندة لربط كافة أنظمة الدفع والتحويل معا ومع الخدمات عبر الهاتف النقال.

اما على صعيد التثقيف المالي: فقد بدأ البنك المركزي مع شركائه الإستراتيجيين بإطلاق برنامج الثقافة المالية العام الماضي ابتداء من الصف السابع ليصار إلى توسيع نطاق هذا البرنامج ضمن المنهاج المدرسي ولغاية الصف الثاني عشر مع حلول عام 2021.

عمل البنك المركزي على توسيع مظلته الرقابية والإشرافية ليشمل شركات التمويل الأصغر بهدف تمكين هذا القطاع المالي ورفع كفاءته وتعزيز دوره في خدمة الفئات المستهدفة وتوفير التمويل اللازم لهم. كما يتم حاليا ربطهم مع البدالة الوطنية للدفع بالهاتف النقال.

حظي قطاع تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر على أهمية عالية من البنك المركزي والبنوك الأردنية، حيث تم إنشاء صندوق تنمية للمحافظات برأس مال 150 مليون دينار، جمع تمويل موجه لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة يصل إلى ما يقارب 440 مليون دولار بأسعاء فائدة مناسبة، إعادة هيكلة الشركة الأردنية لضمان القروض، وتأسيس شركة خاصة لتمويل المشاريع الريادية الناشئة، بالإضافة الى تأسيس صناديق تدعم قطاعات ونشاطات معينة.

كما ويعمل المركزي مع شركائه لتدريب وتأهيل الشباب والخريجين من أصحاب المشاريع الناشئة.

أطلق البنك المركزي والبنوك الأردنية شركة المعلومات الائتمانية لرأب الفجوة الخاصة بتباين المعلومات وبناء تقارير ومعلومات ائتمانية شاملة عن عملاء البنوك والشركات المالية الأخرى.

ويتم حاليا العمل بشكل شمولي على وضع التعليمات والأطر التشريعية الخاصة بحماية المستهلك المالي وتنظيم الممارسات في القطاع المالي والمصرفي.

في تشرين الثاني عام 2015 اعلن البنك المركزي الأردني عن البدء بوضع الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي وقد بدأت فرق العمل بإجراءات دراسات ومسوحات السوق ووضع الخطة الاستراتيجية، وسوف يتم في تشرين الثاني من هذا العام استضافة مؤتمر تعزيز الاشتمال المالي للمرأة.

هذا وقد انضم البنك المركزي مؤخرا الى تحالف الاشتمال المالي AFI وتم الاعلان عن التزام البنك المركزي الأردني ب Maya Declaration.

وهنا لا يسعني إلا أن اتوجه لاتحاد المصارف العربية أعضاءً وإدارةً، لبذل المستطاع نحو تشجيع الابتكار والابداع في تصميم منتجات مالية تتواءم مع احتياجات الفئات المستبعدة، وأن تلعب المصارف العربية دورا أعمق وأشمل في خدمة المجتمعات العربية سواء بشكل مباشر ضمن برامجها المجتمعية، أو من خلال تعزيز الابتكار في تقديمها للخدمات المالية، وابتكار أدوات وخدمات مالية تواكب احتياجات الفقراء والنساء والشرائح المستبعدة.